

حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

(أو أحد الأولين) وهما التبقية بالأجرة لقلع مع غرامة الأرض قوله (تخير) أي بين الثلاثة معني ونهاية قوله (لكن لا يفعل الأول الخ) عبارة النهاية والمعني وشرح الروض لكن لا يقلع بالأرض إلا إذا كان أصلح للوقف من التبقية بالأجرة اهـ .

قوله (وينبغي أن يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دل على تعيين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الأول وهو الإبقاء بالأجرة أصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد مجانا مشكل إلا إن حمل على ما إذا شرط القلع مجانا اهـ .

سم قوله (بإجارة) متعلق بالبناء قوله (فطروه) أي الوقف قوله (حكمها) أي الإجارة قوله (ولو كان على الشجر) إلى المتن في النهاية قوله (كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقيته إلى أوان الحصاد كما سيأتي في قول المصنف وإذا أعار أرضا لزراعة فرجع الخ ويمكن أن يقال إن المعنى كما يمتنع القلع حالا في الزرع ففي التشبيه مسامحة اهـ .

ع ش أي فالتشبيه في مطلق التأخير وإن كان المؤخر في المشبه التأخير وفي المشبه به القلع إذ لا خيار فيه كما يأتي في المتن قوله (لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخيير) أي في الحال سم على حج ونقل سم على منهج عن الشارح م ر اعتماده اهـ .

ع ش عبارة البجيرمي المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم إن كانت الثمرة غير مؤبرة تملكها تبعا إن اختار التملك وإلا أبقاها إلى أوان الجذاد كما في نظيره من الإجارة شوبري اهـ .

قوله (تملك الثمرة أيضا) أي ملكها تبعا اهـ .

سم قوله (أبقاها الخ) وينبغي وجوب الأجرة كما في الزرع ع ش وسم قوله (وإن أراد القلع الخ) .

\$ فرع لو قطع شخص غصنا له ووصله بشجرة غيره \$ فثمرة الغصن لملكه لا لمالك الشجرة كما لو غرسه في أرض غيره ثم إن كان الوصل بإذن المالك فليس له قلعه مجانا بل يتخير المالك بين أن يبقيه بالأجرة أو بقلعه مع غرامة أرض النقص ولا يملكه بالقيمة وإن قلنا فيما مر أنه يملك بالقيمة البناء والغراس للفرق الواضح اهـ .

معني .

قوله (وإذا اختار الخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتي قول المتن (إن بذل) بالمعجمة أي أعطى نهاية ومعني أي التزم ذلك وليس المرد دفعها بالفعل فيما يظهر ع

ش قوله (ثم عليه) يعني على الأصح وكان الأولى الإظهار اه .
رشيدي قوله (على الكيفية السابقة الخ) سيأتي ما فيه قول المتن (والأصح أنه يعرض
عنهما الخ) والأوجه كما في البحر عدم لزوم الأجرة مدة التوقف لأن الخيرة في ذلك إليه أي
المعير خلافا